الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على خلق الأزمات الاقتصادية في الدول النامية

Multinational Companies and their Impact on Creating Economic Crises in Developing Countries

د. خالد عبد الحفيظ محمد حمد[1]*

جامعة وادي النيل- السودان ، khalidport@gmail.com

الاستلام:18 /2020/09 القبول: 25 /2020/09 النشر: 30 /2020/09

ملخص: هدف البحث لتوضيح التأثيرات الاجتماعية والإدارية والسياسية والتقنية الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية. وتحديد بعض المهددات الاقتصادية الناجمة عن نشاط هذ ه الشركات وبيان أثرها في خلق الازمات الاقتصادية بهدف الوصول إلى نتائج حولها. واعتمد البحث استخدام المنهج التاريخي، بالإضافة الى المنهج الوصفي.

افرز البحثعدداً من النتائج، أبرزها: ان نشاط هذه الشركات يتأثر بمجموعة من المتغيرات في البيئة الخارجية والتنافسية المتمثلة في العوامل التكنولوجية والديموغرافية والاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية والثقافية وفقا لكل دولة وكل منطقة تعمل فيها.

ومن خلال النتائج السابقة، توصل البحث الى عدد من التوصيات، منها: الحد من تدفقات رؤوس الأموال كبديل عن الادخار المحلي وتركيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية بعيدا المشروعات الاستهلاكية الخدمية قدر الإمكان.

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات، الازمة الاقتصادية، الدول النامية.

رموز **jel**: H12، F32.

Abstract:

The research aimed to explain the social, administrative, political and technical impacts of multinationals on developing countries. And identify some economic threats resulting from the activity of these companies and explain their impact in creating economic crises with a view to reaching results around them. The research adopted the use of the historical approach, in addition to the descriptive approach.

This study came to a number of conclusions, the most important of which is: These multi- national companies are influenced by a number of variables such as technological, demographic, economic and social variables. These companies go into business with developing countries according to their specific characteristics. The study concluded to some directives to developing countries. The first priority for investment is local savings. Foreign investment should be directed to productive sectors and not to consumer or services sectors.

Keywords Multinational Companies, Economic Crises, Developing Countries.

(JEL) Classification : H12 ،F32.

[1]* المؤلف المراسل: د. خالد عبد الحفيظ محمد حمد، الايميل khalidport@gmail.com

1. مقدمة:

سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على السوق العالمي وأدت الى التقسيم الجديد للعمل الدولي الذي يقوم على أساس التفرقة بين المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية بالاستفادة من الاختلافات القائمة في درجات النمو في الاقتصادات القومية المتعددة للدول، واستغلال الاختلافات القائمة بين القوانين والتشريعات) التجارية- المالية- الضريبية) التي تخضع لها.

ونتج عن تلك التغيرات ظهور الازمات الاقتصادية عبر قنوات الكساد والبطالة المتلازمتان مع ظاهرة التضخم وانتقالها تدريجيا الى كل القطاعات الاقتصادية، مما ساعد على اتساع الفجوة بين الدول الرأسمالية من جهة والدول النامية من جهة أخرى.

1.1. إشكالية البحثية:نظراً لضخامة هذه الشركات حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمار عالمياً وغيرها من الامتيازات التي تدفعنا لمعرفة فاعلية هذه الشركات على الدول النامية ومدى تأثيرها على خلق الازمات الاقتصادية بهذه الدول. ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إثر الشركات المتعددة الجنسيات في خلق الازمات الاقتصادية في الدول النامية؟

2.1. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كون الشركات المتعددة الجنسيات لها تأثير كبير وعميق على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما أحدثته من تغييرات في بناء النظام العالمي الجديد. وما تقوم به من دور رئيس في خلق الازمات الاقتصادية، وبيان أثرها على هذه الدول، بهدف وضع مقاربات علمية لهذه الظاهرة يمكن أن تساهم في وضع الحلول المناسبة للحد من السلبيات الناتجة من هذه الشركات.

2.1. أهداف الدراسة:

1. التعرف على الشركات المتعددة الجنسيات ودوافع ظهورها وتطورها واهم خصائصها وانماطها.
2. توضيح تأثيراتها الاجتماعية والإدارية والسياسية والتقنية على الدول النامية.
3. التعريف بالأزمة الاقتصادية وتاريخها وانواعها، وتوضيح الملامح الرئيسة لها.
4. تحديد بعض المهددات الاقتصادية الناجمة عن نشاط هذ ه الشركات، وبيان أثرها في خلق الازمات الاقتصادية بهدف الوصول إلى نتائج حولها وتقديم توصيات تساعد الدول النامية في التصدي لنشاط هذه الشركات، والوقوف على الفرص التي تستفيد منها، ومجابهة التحديات التي تواجهها.

3.1. فرضيات البحث:

1. الشركات المتعددة الجنسيات لها دور واضح في الاقتصاد العالمي.
2. الشركات متعددة الجنسيات تؤثر على الكفاءات الإدارية والاجتماعية والسياسية والتقنية في الدول النامية
3. الشركات المتعددة الجنسيات توثر على خلق الازمات الاقتصادية في الدول النامية.

4.1. منهجية البحث: اعتمد البحث استخدام المنهج التاريخي المعتمد على الأحداث التي وقعت في الماضي، وتحليلها، وفهمها، وتفسيرها على أسس منطقية وذلك لمعرفة الاثار المترتبة عن عمل هذه الشركات وإيجاد الرابط بينها وبين الدول المضيفة لها. إضافة للمنهج الوصفي لوصف موضوع البحث بطريق منهجية علمية صحيحة، للتوصل لنتائج عملية وموضوعية تنسجم مع المعطيات الصحيحة للظاهرة.

5.1. تقسيمات البحث: تم تقسيم البحث الى الاتي:

2. الإطار النظري للبحث: ويتكون من:

1.2. مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات (التعريف– النشأة والتطور -الخصائص والأنماط)

2.2. الشركات متعددة الجنسيات وتأثيراتها (الإدارية والاجتماعية والسياسية والتقنية) على الدول النامية.

3.2. مفهوم الازمة الاقتصادية واهم الملامح الأساسية لها (تعريفها -تاريخها وانواعها -أهم الملامح الأساسية للازمة الاقتصادية)

4.2. دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي وأثرها على خلق الازمات الاقتصادية في الدول النامية.

4.2.1.أولاً . دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي.

2.4.2. الشركات المتعددة الجنسيات أثرها على خلق الازمات الاقتصادية في الدول النامية.

2. الإطار النظري للبحث

1.2. مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات:

2.1.1. تعريف الشركات المتعددة الجنسيات: أفادت الادبيات بان أول من استخدم مصطلح الشركات متعددة الجنسيات (هو المصطلح المستخدم في هذا البحث باعتباره أكثر شيوعاً) هو الاقتصادي الأمريكي (David E. Lilienthal) في عام 1960م وكان حينها المدير التنفيذي لمجموعة لا زارد(Lazard) المالية. (النصيرات،1987، ص 20)

كما تم أيضا استخدام مصطلحات أخرى مثل الشركات فوق القومية (Supranational Corporation)، عابرة الحدود او القارات (Transnational Corporations)، وهي التسمية التي تفضلها الأمم المتحدة. (لطفي،2004، ص3)

وهناك فريق استخدم عبارة الشركات الدولية (International Corporations) في حين عبر فريق اخر مصطلح " الشركات العالمية(Corporation Global). (هندي، وجبر،2005، ص28) ولجأ بعضهم إلى تقييد تعريف هذه الشركات بحدود كمية، حيث يرى أ .ا ريمون فرنون (إن الشركة متعددة الجنسيات هي شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة). ويعرفها أ . توجندات بأنها (الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة). (عبد العزيز ، وآخرون، ص11)

وفي مرحلة لاحقة، رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات ان يتم استخدام كلمة Transnational بدلاً من كلمة Multinational، وكلمة Corporation بدلاً من Enterprise ، واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول وان استراتيجياتها وقراراتها تتخذ طابع دولي وعالمي ، لهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات ، تتعدى القوميات ، لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات Supra National. (عبد الحميد،2006، ص157)

2.1.2. نشأة الشركات متعددة الجنسيات وتطورها:

اولاً . نشأة الشركات متعددة الجنسيات: يرجع الانتشار الحقيقي للشركات المتعددة الجنسيات إلى مطلع القرن الماضي. ففي عام 1914كان مفهوم هذه الشركات قد توطد بشكل راسخ وقدر الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات بـ (14) مليار دولار، وكانت الشركات البريطانية آنذاك المصدر الأكبر للاستثمار، تليها الشركات الأمريكية والألمانية. (خضر،2004، ص3)

ويرجع تاريخ العديد من الشركات المتعددة الجنسيات التي نعرفها اليوم إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وتحديداً إلى نهاية القرن التاسع عشر. فمنذ ذلك التاريخ، بدأت بعض الشركات الكبرى في أمريكا وأروبا تقيم وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية. ففي عام 1865 أنشأت شركة باير الألمانية للصناعات الكيميائية مصنعا لها في نيويورك. إلا أن أول شركة تستحق وصف (المتعددة القوميات) بالمعنى الدقيق هي شركة (سنجر) الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة.

ثم تغير الأوضاع تغيرت تماما بعد الحرب الثانية بإبرام الاتفاقية العامة لرسوم الجمركية والتجارة المعروفة باسم (GATT) والتي تولت وضع أسس ومبادئ عامة لتنظيم التبادل التجاري الدولي. وكذلك اتفاقية

إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية المعقودة في روما سنة 1957 التي أعطت دفعة هائلة لنشاط هذه الشركات. (أبو قحف،1998، ص ص14-16)

ثانياً . تطورها: ازدادت الاستثمارات المباشرة لتلك الشركات بصورة كبيرة. كما زادت ظاهرة التركز والاندماج. ويمكن تقسيم الفترات التاريخية التي شهدتها الشركات المتعددة الجنسيات إلى ثلاث مراحل رئيسية، حيث تميزت كل مرحلة بسمة معينة تميز نشاط هذه الشركات. وفيما يلي عرض تلك المراحل باختصار: (الراسي،1977، ص ص 58-60)

المرحلة الأولى: مرحلة النشاط التجاري يعزى ظهور وتطور الشركات المتعددة الجنسيات خلال تلك الفترة بصورة ر ئيسية إلى استخدام البترول كمصدر للطاقة، الأمر الذي أدى إلى خلق شركات عملاقة في البلدان المتقدمة والنامية .ففي أوربا كانت أول شركة اكتسبت صفة شركة متعددة الجنسية هي شركة باير (Bayer)الألمانية للصناعات الكيماوية والدوائية .أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن أول شركة تنشئ مصنعاً خارج حدود بلادها هي شركة (Singer) لصناعة ماكينات الخياطة، كما قام نوبل عام 1869بإنشاء أول مصنع للمتفجرات تابع لشركته السويدية في مدينة هامبورغ الألمانية.

المرحلة الثانية: التركز الصناعي ونمو الاحتكارات وهي المرحلة السابقة للحرب العالمية الأولى وحتى بداية الخمسينات. فظهرت شركات ضخمة مثل شركات ستاندرد اويل (Standard Oil) الأمريكية، وبريتيش بتروليوم (British Petroleum) البريطانية في البترول. وفي عام 1901 كانت فورد الأمريكية تنتج حوالي 25% من إجمالي إنتاج السيارات في العالم .

المرحلة الثالثة: التوسع الكبير في الاستثمارات المباشرة وزيادة ظاهرة التركيز: من الظواهر التي تميزت بها تلك المرحلة: تعدد الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات وزيادة مساهمتها في قطاع الخدمات خاصة قطاع السياحة والبنوك، فقد ارتفع إجمالي عدد الفروع الخارجية التابعة للبنوك الأمريكية من 303 إلى 1009 فرعا خلال الفترة من (1965-1972). كما بلغت عدد البنوك الأمريكية عام 1979 حوالي 17741بنكاً منها 24بنكاً متعدد الجنسية.

3.1.2. خصائص الشركات المتعددة الجنسيات وأنماطها:

أولاً . خصائصها: يمكن استخلاص بعض الخصائص البارزة التي تحدد طبيعة نشاط هذه الشركات والنتائج المترتبة على ذلك النشاط، كما يلي:

أ. الهيمنة والانتشار: لعل أكبر دليل علي الهيمنة والانتشار، ان شركة(IBM) التي تسيطر على حوالي 40% من سوق الحاسبات الآلية (الالكترونية)على مستوى العالم.

أما فيما يخص الانتشار الواسع لفروعها فالإحصائيات التالية تشير الى ذلك، حيث ان شركة (ABB) السويسرية تسيطر حاليا على 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم انحاء العالم منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث، و14 في بلدان شرق أوروبا، مع ملاحظة ان السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من اجمالي مبيعات الشركة. (عبد الحميد، مرجع سابق، ص 161)

ب. التفوق التكنلوجي: تساهم التكنلوجيا في رفع مستوى الاستفادة من الموارد المتوفرة، كأن تحقق استغلالا منتجا لأرض كانت قاحلة في السابق، أو تكتشف استخراجا اقتصاديا لمادة أولية كانت تعتبر ذات قيمة، أو أن تحسن مستوى الإنتاجية بتحسين المهارات وتطبيق طرق أجدى من الطرق القديمة، والعلم هو مخزون المعرفة الأساسية، ومصدرا دائما ومرتكزا أساسيا للتكنولوجيا. (غراهام،1975، ص ص 19-20)

ج. قوة الشركات المتعددة الجنسيات في اقتصاد المعلومات: في إطار ذلك، خص الاقتصادي المصري سمير أمين خطورة ثورة المعلومات ونتائجها الاقتصادية المذهلة، فيقول :(يمثل قطاع المعلومات ما لا يقل حاليا عن نسبة 8 إلى 10% من إجمالي الدخل العالمي، وهي نسبة تعلو على ما هي عليه في قطاع السيارات.

وكذلك يعلو معدل نمو أنشطة المعلوماتية عما هو عليه في جميع القطاعات الأخرى حاضرا ومستقبلا. ويمتاز هذا العلم بالقدرة على تخطي عوائق المكان والحدود من خلال تكامل الاقتصاديات الإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات). (يسن،2011، ص ص 10-11)

وفي الواقع أن الأثار الاقتصادية لثورة المعلومات مذهلة، حيث يشير كارفر ميد (Carver Mead) من معهد كاليفورنيا للتقنية إلى ذلك قائلا :(لقد زادت الإنتاجية بحوالي 1% لكن ثورة الالكترونيات الدقيقة زادت الإنتاجية التقنية المبنية على المعلومات بعامل يزيد عن المليون والنهاية غير منظورة حتى الآن). (علي،2000، ص 57)

ثانيا. أنماطها: تصنف الشركات المتعددة الجنسيات إلى عدة تصنيفات من حيث مركز اتخاذ القرار إلى النمط المركزي واللامركزي، وحسب النشاط القطاعي إلى مجموعات أو النمط الشبكي من حيث التكامل وطرق التعاون: (أبو قحف،1998، ص 19).

1.النمط المركزي و اللامركزي :ويصنف هو الأخر إلى عدة تصنيفات:

أ -**النمط المركزي وحيد الجنسية(Ethnocentric) :** وتكون الشركة في هذه النمط وحيدة الجنسية (وطنية) أساسا، ولكن تمتلك فروعا إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية، وتتخذ جميع القرارات في المركز الرئيسي للشركة الأم في الدولة الأم .

ويركز هذا النموذج على ثقافة البلد الأصلي للشركة الأم التي لها السلطة المطلقة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية (مركزية القرارات) انطلاقا من مصالح وأهداف الشركة الأم. (الخطيب،2010، ص 136) ويمكن إيجاز خصائص هذا النموذج حسب الجدول رقم (01) التالي:

الجدول رقم (01)

خصائص النمط المحلي وحيد الجنسية

علاقة الشركة الأم بالفروع	الخصائص
القيادة التنظيمية **اتخاذ القرارات** **الرقابة والتنسيق**	**تمركز السلطة واتخاذ القرارات بالشركة الأم** **ممارسة الرقابة على الفروع** **تطوير ثقافة مشتركة للشركة الأم**
الاتصالات وتدفق المعلومات	**من الشركة الأم إلى الفروع**
تسيير المستخدمين (الموارد البشرية)	**تعيين الإطارات في المناصب العليا والحساسة من طرف الشركة الأم**
استراتيجية التسويق والنشاط التجاري	**استراتيجية التنمية انطلاقا من ثقافة البلد الأصلي للشركة الأم**

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على مصادر مختلفة.

ب. **النمط المتعدد Polycentric:** في ظل هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج. ومن المحتمل أن تقل درجة رقابة الشركة الأم على فروعها. كما تتعدد فيه الجنسيات المالكة للشركة وتتضح خصائصه حسب الجدول رقم(02).

الجدول رقم (02): خصائص النمط المتعدد

علاقة الشركة الأم بالفروع	الخصائص
القيادة التنظيمية **اتخاذ القرارات** **الرقابة والتنسيق**	**استقلالية كبيرة للفروع في اتخاذ القرارات مع ضمان الثقافة التنظيمية الوطنية**
الاتصالات وتدفق المعلومات	**تدفق محدود بين الشركة الأم وفروعها**
تسيير المستخدمين (الموارد البشرية)	**تعيين الإطارات المحلية في المناصب العليا والحساسة**

استراتيجية التسويق والنشاط التجاري	**استراتيجية التنمية بالتكيف مع الخصوصيات المحلية**

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على مصادر مختلفة.

ج -النمط الإقليمي: ويكون بين النظرة العالمية والنظرة المحلية ويعني تقسيم العالم إلى أماكن إقليمية أو إلى فضاء واسع. ويتميز هذا النموذج بالخصائص الآتية والمبينة في الجدول رقم (03) التالي.

الجدول رقم (03): خصائص النمط الإقليمي

علاقة الشركة الأم بالفروع	الخصائص
القيادة التنظيمية واتخاذ القرارات الرقابة والتنسيق	**تحكم قوى المقرات الإقليمية أو الجهوية مع دوافع الأداء الاقتصادي للمنطقة أو الجهة**
الاتصالات وتدفق المعلومات	**تدفق مصدره بشكل عام المراكز الإقليمية**
تسيير المستخدمين (الموارد البشرية)	**تعيين الإطارات من المراكز الإقليمية**
استراتيجية التسويق والنشاط التجاري	**استراتيجية التنمية انطلاقا من فكرة التكافل والتناوب لدول الإقليم أو المنطقة**

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على مصادر مختلفة.

د. النمط العالمي Geocentric: في هذا النمط يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة أنشطة المجموعة (الشركة الأم والفروع) . ويتميز هذا النموذج بالخصائص الموضحة في الجدول رقم (04) التالي.

الجدول رقم (04): خصائص النمط العالمي

علاقة الشركة الأم بالفروع	الخصائص
القيادة التنظيمية واتخاذ القرارات الرقابة والتنسيق	**نظام عالمي في أسلوب اتخاذ القرارات مع التنسيق الواسع بين الشركة الأم وفروعها، وضع مؤشرات ومقاييس علمية ومحلية.**
الاتصالات وتدفق المعلومات	**تدفق متعدد الاتجاهات بين الشركة الأم وفروعها.**
تسيير المستخدمين (الموارد البشرية)	**تعيين الإطارات وفق الخبرة والكفاءة دون مراعاة الجنسية.**
استراتيجية التسويق والنشاط التجاري	**استراتيجية التنمية على المستوى العالمي مع تحقيق اعتماد متبادل متين بين الشركة الأم وفروعها**

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على مصادر مختلفة.

2. النمط القطاعي والشبكي

أ. حسب القطاع: تصنف الشركات المتعددة الجنسيات حسب القطاع الذي تنتمي إليه كما يلي:

يرى جورج دونينج أنه يمكن تصنيف الشركات المتعددة الجنسيات إلى: (الخطيب، مرجع سابق، ص 20)

- الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات **(Multinational Industrial Enterprises)** :
- الشركات التجارية المتعددة الجنسيات **Multinational Trading Enterprises** :
- الشركات المتعددة الملكية:

ب -الشركة الشبكة: مجموعة الشركات التي تنشئ علاقات على أساس الشراكة التعاون بداية من عملية تحويل المواد الأولية إلى الاستهلاك النهائي.

2.2. الشركات متعددة الجنسيات وتأثيراتها الإدارية والاجتماعية والسياسية والتقنية على الدول النامية

1.2.2. الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على الكفاءات الإدارية والتنظيمية: اتبعت هذه الشركات نوع من تقسيم العمل في داخلها على أساس الجنسية، وذلك بترك القرارات المتعلقة بالإدارة اليومية في يد أشخاص من أبناء البلد النامي، مع وجود فئة أعلى من الإدارة مهمتها الانتقال بين فروع الشركة بين البلدان المختلفة والتركيز الرئيسي. وهذا يعني أن القرارات المهمة في يد الإدارة العليا التابعة للمركز الرئيس.

2.2.2. التأثيرات الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات: تلعب هذه الشركات دوراً في ترسيخ مفهوم الإنسان الاقتصادي ونشر القيم الاستهلاكية والمعايير الأخلاقية التي تشجع على التفسخ الخلقي والفساد والميل إلى الاستهلاك لدى الفرد والأغنياء بطرق غير مشروعة، وتكريس الفجوة بين الشرائح الاجتماعية.

3.2.2. التأثيرات السياسة للشركات المتعددة الجنسيات: تلجأ هذه الشركات إلى التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول بغية الاحتفاظ بامتيازاتها، من خلال توجيه سياسة البلد في اتجاه رجعي موالي للإمبريالية.

وأوضح مثال على ذلك هو ما حدث لدولة (الشيلى) في عهد الرئيس (سلفادور أليندي). فأصبحت الشيلى في منتصف عام 1973 في وضعية اجتماعية واقتصادية صعبة مما سهل قتل أليندي من طرف الجيش الذي استولى على السلطة. (مبروك،1994، ص 588)

4.2.2. التأثيرات التقنية والعلمية للشركات المتعددة الجنسيات: إن نشاط البحث والتطوير في هذه الشركات يتم في الدولة الأم وليس في الدول النامية التي تعمل بها فروعها. إضافة إلى إن كثيراً ما تكون التكنولوجيا المحولة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول النامية غير متلائمة مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

3.2. مفهوم الازمة الاقتصادية واهم الملامح الأساسية لها.

1.3.2. التعريف بالأزمة الاقتصادية: تعود الأصول الأولى لاستخدام كلمة أزمة إلى علم الطب الإغريقي القديم، للدلالة على حدوث نقطة تحول مهمة، كشفاء المريض أو موته. (أبو فارة،2009، ص21)

وعموما يمكن تعريف الأزمة على أنها (عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا سواء إيجابيا أو سلبيا على النظام ككل). (عباس،2002، ص28) وعرفها سالم الازمة بانها (نقطة حرجة تواجه المنظومة المجتمعية ينتج عنها خلل أو توقف بعض أو كل الوظائف الحيوية للمجتمع). (سالم،2005، ص7)

ويقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف. أما من الناحية السياسية فتعني (حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله). (عليوة،2004، ص13)

أما الازمة الاقتصادية فهي حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلاد، أو لإقليم، أو للعالم بأسره، تبدأ عادة من جراء انهيار لأسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، والإفلاس، تدهور في ميزان المدفوعات، انخفاض القدرة الشرائية، التوترات الاجتماعية والسياسية. وقد تحدث أزمات اقتصادية مؤقتة أو أزمات دائمة. وتعود هذه الأزمات إلى تغير أسعار السلع، أو تغير أسعار الصرف، وكذلك للتغير في معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وهكذا، فإن الأزمات قد تنشأ في أحد الاقتصاديات، وتنتقل إلى الاقتصاديات الأخرى.

غير أنه لمن المهم التفريق بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية. فمفهوم الأزمة المالية هو مفهوم أقل اتساعا من مفهوم الأزمة الاقتصادية. غير أنه مبدئيا ان الأزمة الاقتصادية هي انقلاب الحركة الصاعدة، المرور من مرحلة الازدهار إلى مرحلة الركود. الشيء المشترك هو شمول مرحلة الركود في الأزمة الاقتصادية. وقد لا تؤدي الازمة المالية بالضرورة إلى اقتصادية كما بين التاريخ الاقتصادي.

2.3.2. تاريخ الازمات الاقتصادية وانواعها: كانت الأزمات الاقتصادية تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة عند الناس، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس. وكانت هذه الأزمات، التي تسمى (أزمات ضعف الإنتاج) وتنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين.

وقد أشار تقي الدين المقريزي (764-845هـ) إلى معظم الأزمات الاقتصادية التي حدثت في مصر على مر العصور، وحدد أهم الأسباب التي نشأت عنها ما كان منها بسبب الطبيعة (كانخفاض منسوب النيل، وانحباس المطر، والآفات التي تصيب المحاصيل) أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفه كالفتن والاضطرابات

وتفشي الرشوة وغلاء دور السكن وارتفاع أجورها وانخفاض قيمة النقود. (مصطفى، وآخرون:2000، ص ص 40-41)

وفي العصر الحديث، انفجرت أول أزمة ذات صفة دورية واضحة في إنكلترا عام 1825 وأدت هذه الأزمة إلى تقليص الإنتاج، وحدوث إفلاسات كثيرة، وحدثت أزمة تسليف ونقد، وتراجع التصدير، وانتشار البطالة والفقر. أما أزمة الإنتاج الدورية التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام1836 وشملت جميع فروع الصناعة في إنكلترا، وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير. ثم بدأت مرحلة ركود طويلة امتدت حتى عام 1842. ثم أزمة سنة 1847 تبعتها أزمة أسواق مالية في الولايات المتحدة سنة 1857. ثم اندلعت أزمة اقتصادية كبيرة في عام 1873 شملت حتى ألمانيا والنمسا. وظهرت أزمة أخرى في عام 1882 وأزمة تالية في عام 1890. وانتشرت أزمة كبيرة في أوربا في عام 1900تلتها أزمة عام 1907وأزمة 1913 وأزمة عام1921.

أما أعنف أزمة حدثت في القرن العشرين فهي أزمة (1929- 1933) التي هزت العالم، وكانت لها سمعة مدوية. تلتها أزمة (1975 -1974 التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية وكانت جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه فصارت تأخذ شكل الركود الممتد لا شكل دورة الانتعاش والركود.

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وهي: (بلجوك،1981، ص ص88-90) الأزمة الدورية، والأزمة الوسيطة، والأزمة الهيكلية. ويعتقد أغلب الاقتصاديين بضرورة التفريق بين الأزمات الدورية والوسيطة والهيكلية، مستندين في ذلك إلى عدد من المعايير. أهمها، حتمية ظهورها في سياق الدورة الاقتصادية أو عدم حتمية ذلك. كذلك عمق الأزمة وأثرها في الأطر الوطنية، ثم شمولها أو عدم شمولها كل قطاعات الاقتصاد الوطني.

لكن وبصورة عامة، تختلف التقسيمات التي وضعها الاقتصاديون للازمات الاقتصادية حسب المظاهر التي تتميز بها الازمة. وهي على النحو التالي :(الشحات،2001، ص ص 14-15)

1. أزمة عملة.
2. أزمات مصرفية.
3. أزمات مديونات خارجية.
4. أزمات مالية شاملة.

3.3.2. اهم الملامح الاساسية للازمات الاقتصادية: (الشحات:مر جع سابق، ص ص 16-17) تم تطوير معيار اخر عبارة عن مؤشر على الضغوط المضاربية يأخذ في اعتباره تغيرات سعر الصرف، تحركات

الاحتياطات الدولية وتحركات أسعار الفائدة التي يمكن ان تمتص او تلطف الضغوط التضخمية التي تعرض لها العملة. اما الازمات المصرفية فهي أكثر صعوبة في التعرف عليها، اما بسب المشكلات المصرفية ذاتها او لنقص الملومات المتاحة بشأنها. وتم استخدام هذه المعايير في دراسة عملية للتعرف على أزمات العملات والأزمات المصرفية التي شهده أكثر من 50 بلدا في الفترة (1975-1997).

ولبناء نظام انذار مبكر يجب تحديد متغيرات اقتصادية يختلف سلوكها في الفترة ما قبل الازمة عن السلوك المعتاد. فاذا كانت الازمة مالية فان مجموعة المتغيرات تتكون من: العجز المالي، الاستهلاك الحكومي، الائتمانات المصرفية للقطاع العام، ... الخ. وإذا كان ينظر لضعف القطاع المالي على انه سبب الازمة، فان المتغيرات تشمل: تزايد الائتمانات الممنوحة للقطاع الخاص، إجراءات تحرير القطاع المالي، ... الخ. اما إذا كان ينظر للقطاع الخارجي على انه سبب الازمة، فتعطى الأولوية لمؤشرات أخرى تشمل: سعر الصرف الحقيقي، ميزان الحساب الجاري، معدل التبادل الدولي، ...الخ.

4.2. دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي وأثرها في خلق الازمات الاقتصادية في الدول النامية:

4.2.1. دورها في الاقتصاد العالمي: شكلت هذه الشركات نقطة تحول هامة وكبيرة في النشاط الاقتصادي الدولي آنذاك . وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد عدد هذه الشركات وازدادت فروعها المختلفة في العالم فأصبحت ذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة وازداد عددها.

ولبيان قوة تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، نذكر أن شركة الطيران الأميركية "بوينغ" تعرضت لأزمة عنيفة إثر سقوط طائرتين من طراز (737 ماكس) أكثر طائرات العالم مبيعاً خلال العامين 1918 و2019، ما أدى إلى حظر إقلاع الطائرات من هذا الطراز عالمياً .

وفي دراسة للخبير الاقتصادي مايكل بيرس، من مؤسسة (إيكونوميكس) للتحليلات الاقتصادية، أفاد أن: (قرارات حظر إقلاع طائرة بوينغ 737 انعكست في الربع السنوي الثاني على استثمارات الشركات في صناعة التسلح وعلى الصادرات، وتسببت في خفض متوسط نسبة النمو المتوقع للاقتصاد الأميركي على مدى عام إلى 0.25 نقطة مئوية). (مركز الروابط للبحوث والدراسات والاستراتيجية،2019)

4.2.2. الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها في خلق الازمات الاقتصادية في الدول النامية:

تمكنت الاقتصادات المركزية عبر هذه الشركات من التحكم في المنظمات العالمية النقدية والتجارية والمالية، فيما تسارعت وتيرة الازمات الاقتصادية وتشابكها، وبرزت معالم التفقير والتهميش داخل البلدان النامية. فما هو أثر الشركات المتعددة الجنسيات في خلق هذه الأزمة في الدول النامة؟

أولاً . الإمكانات المالية الهائلة للشركات المتعددة الجنسيات وسياستها الانتقائية لاختيار المكان الملائم لنشاطها: أشار أحد تقارير لجنة الشؤون المالية للكونجرس الأمريكي إلى أن الأشخاص والمؤسسات التي تعمل في الأسواق المالية العالمية تستطيع بما لديها من موارد، خلق الأزمات النقدية الدولية. ومن هنا كانت هذه الموارد عنصر قلق للبنوك المركزية. ومن أبرز الأمثلة على صحة هذه النتيجة، تلك الواقعة التي حدثت قبل أن يعلن الرئيس الأمريكي نيكسون سياسته المالية لتقوية مركز الدولار الأمريكي بيومين فقط في 1971/08/15 حينما قام Donald G. Roppihns رئيس الشؤون المالية لشركة سنجر Singer ببيع 20 مليون دولار في مقابل فرنكات سويسرية وجنيهات إنجليزية، مضيفا بذلك رصيدا جديدا يزداد به فائض الدولارات غير المرغوب فيه، الأمر الذي قلدته شركات أخرى محدثة أزمات نقدية للعملة الوطنية الأمريكية. (حاتم، 1986 ،211)

وفي سبيل تحسين توطن شبكة منشآتها، تنطلق الشركات المذكورة بما يدعى (الأمثلية العالمية)، دون أن تأخذ في الاعتبار مصالح هذه البلدان نفسها. الأمر الذي يؤدي إلى بروز تناقضات حادة بين سياسة التوطن التي تتبعها الشركات وبين مصالح البرامج الإقليمية للبلدان المضيفة. (القزويني،1985، ص41)

فالشركات الأمريكية مثلا، تحصل من قوة العمل في المكسيك أو بلدان جنوب آسيا على مكاسب أكبر من 15- 25 مرة، قياسا بالأيدي العاملة الأمريكية، وبالتالي فإن أية إعلانات تقدمها الدولة للمناطق الراكدة تكون عاجزة عن سد هذه الفجوة. كما تضع الاستراتيجية العالمية العراقيل في طريق أي إجراءات تتخذها حكومات البلدان المتطورة في مجال السياسة الإقليمية. (القزويني، مرجع سابق، ص42)

ثانياً . الشركات متعددة الجنسيات وتكاملها مع راس المال المصرفي: هي تعبير عملي لتمركز رأس المال والإنتاج، وقد شهد القطاع المصرفي حالات(ابتلاع) او دمج شديدة. وأدت هذه الظاهرة الى خفض تكلفة الانتاج ومضاعفة الارباح وتعزيز القدرة التنافسية للشركات العملاقة ولكنها بالجانب الآخر تدمر فرص العمل وتؤدي إلى تفاقم اللامساواة الاجتماعية وتضعف السيادة الوطنية للدولة.

وبناءا على ذلك فقد استحدثت هذه البنوك أدوات وآليات جديدة تماما لتواكب التطور الذي حدث في العالم، منها مثلا: خدمة السوق الأوربية للدولار وفروعها الإقليمية، التوسع في إقراض الدول النامية، وتمويل المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية. كذلك ساهمت تلك البنوك، بالتناغم مع صندوق النقد الدولي، في الضغط على الدول المستدينة وإجبارها على انتهاج سياسة اقتصادية تضر بالمصالح الأكثر حيوية لشعوب العالم الثالث.

وتشير الإحصاءات بأن 90 %من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم يقوم به نحو 50 مصرف. ولقد صار الاستثمار المباشر انتقائيا للغاية، إذ أنه يفضل العمل في بلدان ذات أسواق واسعة وإمكانات أساسية من الموارد الطبيعية والبشرية، ففي عام 1983 اتجه 22% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد إلى

الولايات المتحدة الأمريكية و30% منه إلى غرب أوربا و8% إلى أستراليا واليابان وجنوب إفريقيا وكندا، أما الباقي فقد اتجه إلى البلدان النامية وخصوصا أكبرها. (عوض الله،1999، ص ص 23-24)

ثالثاً . الشركات متعددة الجنسيات و اقتراضها من الأسواق المحلية للدول النامية: لذلك تستطيع الشركة الأم اللجوء إلى السوق العالمي الداخلي في بلدها أو الاقتراض باعتبارها شركة وطنية في الدولة المضيفة، وبالتالي فإن محاولة لجوء هذه الشركات إلى الأسواق المالية الداخلية في الدول النامية لتمويل نشاطها، معناه ببساطة حرمان هذه الدول من رؤوس الأموال التي تنتظرها ومن كل الأثار الإيجابية التي تنتظرها.

رابعاً . الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على ميزان المدفوعات والتجارة: يرى المؤيدون لهذه الشركات بأنها تحسن ميزان المدفوعات للدول النامية عن طريق زيادة صادراتها وانتاجها المحلي الذي سوف يستورد إن لم ينتج محليا ويستدلون على ذلك بالقول بأن 40%من مجمو ع الصادرات الإنتاجية من أمريكا اللاتينية كان قد أنتج من طرف فروع الشركات الأمريكية عام 1968.

لكن أحد الردود العنيفة هو ما أكده البروفيسور ريمون جرنون في كتابه (السيادة في خطر) حيث تم تحويل مليار دولار إلى الفروع المراقبة من قبل أمريكا بالدول النامية سنويا، ولكن في المقابل كان هناك سحب لمبلغ 2,5 مليار دولار سنويا في شكل دخل إلى الدولة الأم. (قصور،1983، ص 348)

أما أثرها على التجارة، فيمكن ابرازه من خلال النقاط التالية:

- تحويل الصناعات المعوضة عن الاستيراد إلى تصدير. وتحكمها المذهل في تجارة السلع الأساسية.
- ممارساتها السعرية في التجارة أو ما يسمى بـ(السعر التحويلي) بهدف تقليل الضرائب.
- تسبب هذه الشركات أيضا بتنفيذها لمشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية.

خامساً . الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على توفير فرص العمل وتوزيع الدخل: تتميز هذه الشركات بمقدرتها على توفير فرص العمل عن طريق شركاتها التابعة في الدول المضيفة، كما أنها تتميز بارتفاع قيمة الأجور التي تقدمها للعاملين لديها، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض البطالة، وزيادة القدرة الشرائية.

لكن على الجانب الاخر: نجد ان مساهمة الشركات متعددة الجنسية في خلق فرص العمل ضئيلة. كما أن الأجور وباقي الدخول عادة تذهب إلى الأقلية الغنية (ظاهرة الاقتصاد المزدوج).

فقد قامت شركة نستله باستغلال العمال في مزارع الكاكاو في ساحل العاج، من حيث ساعات العمل الطويلة والظروف السيئة وباعتهم كالعبيد. ولم تكتف بذلك، إذ كشفت دراسات اليونيسيف عام 2002 عن شحن وتشغيل 200ألف طفل في مزارع الكاكاو تم شحنهم من بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو إلى ساحل العاج وأجبرتهم الشركات على العمل تحت ظروف خطرة. (العامري، والغالبي، 2009، ص 202)

4. **الخاتمة.** بعد ان تم التعرف على ماهية الشركات المتعددة للجنسيات ومروراً بالأزمة الاقتصادية وتعريفها وتاريخها وانواعها والملامح الاساسية لها. وفي نهاية تجوالنا، تم التطرق الى دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، ومن ثم تناول البحث الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها في خلق الازمات الاقتصادية في الدول النامية بشيء من التفصيل غير المخل.

1.5. أهم نتائج البحث:

1. تعد الشركات المتعددة الجنسيات قوة كبيرة ومحركة في الاقتصاد العالمي اليوم من خلال امتلاكها شبكة معقدة من البنى المؤسسية والتنظيمية من خلال ممارستها لعملها الواسع وتحكمها بالموارد الطبيعية الكبيرة وسيطرتها على اهم النشاطات الاقتصادية في العالم.
2. يتأثر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المتغيرات تتمثل في متغيرات البيئة الخارجية والتنافسية المتمثلة في العوامل التكنولوجية والديموغرافية والاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية والثقافية وفقا لكل دولة وكل منطقة تعمل فيها،
3. تهدف الشركات المتعددة الجنسيات إلى تعظيم أرباح الشركة الأم بواسطة نظام تحويل المنتجات وبأسعار متفق عليها من أجل التقليل إلى أقصى حد ممكن من آثار تشريعات الدول المعنية، خصوصا فيما يتعلق بالضرائب ونقل الأرباح إلى الخارج.
4. تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة وذلك من خلال دخول رؤوس الأموال الى الدولة المضيفة من ناحية، وخروج الأرباح والفوائد المحمولة ورواتب الموظفين والعمال من الدولة المضيفة الى الدولة الأم من ناحية أخرى.
5. يعتبر نطاق الأزمة الاقتصادية أوسع من نطاق الأزمة المالية، ذلك أن الأزمة الاقتصادية تمس الجوانب الحقيقية للاقتصاد، وقد تتحول الأزمات المالية إلى أزمات اقتصادية. وقد لا تتحول إذا تم التعامل معها بالسرعة المطلوبة والتدخل المناسب.
6. ساهمت العولمة الاقتصادية وتنامي الرأسمالية المالية وزيادة التحرير المالي في العديد من الدول إلى وقوعها ضحية تقلبات السياسة النقدية للبلدان المتقدمة، ووقوعها في أزمات اقتصادية محلية.
7. يؤدي تكامل الشركات المتعددة الجنسيات مع راس المال المصرفي الى خفض تكلفة الانتاج ومضاعفة الارباح وتعزيز القدرة التنافسية لهذه الشركات، ولكنها بالجانب الآخر تدمر فرص العمل وتؤدي إلى تفاقم اللامساواة الاجتماعية وتضعف سيادة الدولة.

8. يؤدي نشاط الشركات المتعددة الجنسيات الى التأثير على هيكل التجارة الخارجية ذات الميول الاستيرادية العالية، مما يساعد على زيادة الاستهلاك الترفي على حساب مشروعات إنتاجية أخرى.

9. تعتبر هذه الشركات مصدرا مهما لنقل المعرفة الفنية والتنظيمية واستخدام اساليب التدريب الحديثة واستخدام العمالة المتخصصة.

2.5 التوصيات: في ضوء ما توصل إليه البحث من النتائج، يورد الباحث بعض التوصيات:

1. مراقبة ومتابعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بصورة مستمرة ومراقبة حركة التدويل بمختلف الوسائل . وإنشاء مراكز متخصصة لإصدار البيانات والمعلومات عنها.

2. تضافر الجهود بهدف وضع قواعد قانونية دولية تنظم عمل الشركات المتعددة الجنسيات للحد من أثارها السلبية على الدول.

3. الاعتماد على القد ات المحلية الوطنية في تحقيق التنمية الشاملة ومنح الأولوية للشركات المحلية للاستفادة من قروض البنوك وعدم التعويل على هذه الشركات واعتبارها كعامل مساعد في تحقيق التنمية.

4. تفعيل وسائل الادخار المحلي لتقليل الاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لما لها من تأثيرات سالبة على الدول المضيفة، ووضع ضوابط معينة التي تستنزف الاقتصاد الوطني.

5. دعم الاستثمار وتشجيع الاستثمارات الوطنية قبل الاستثمارات الأجنبية، وذلك لجذب المداخيل المهاجرة، وتوسيع الاستثمارات أفقيا.

6. الحد من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية (وخاصة قصيرة الاجل) كبديل عن الادخار المحلي وتركيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية بعيدا المشروعات الاستهلاكية الخدمية قدر الإمكان.

7. وضع معيار للعمالة المطلوبة كأحد المتطلبات الأساسية لقبول هذه الشركات في الدول المضيفة، مع ضرورة توظيف حجم معين من العمالة الوطنية بما يؤدي احلالها تدريجيا محل العمالة الأجنبية.

8. وجود استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية لاختيار المشروعات التي تساهم في عملية التنمية، مع الاخذ في الاعتبار ان تتفق هذه المشروعات مع اهداف وخطط التنمية في الدول المضيفة.

9. انتقاء الوسائل التكلوجية الملائمة للدول المضيفة تفادياً للوقوع في شرك التبعية التكنلوجية.

10. التأكيد على حماية البيئة لمعالجة اخطار هذه الشركات او تعويضها مستقبلا.

6. المراجع:

1.6 الكتب والمجلات

1. النصيرات، محمد صادق نهار. (1987). "الشركات المتعدية الجنسية: مع إشارة خاصة إلى دورها في القطاع النفطي العربي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
2. لطفي، امين السيد احمد. (2004). المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية. د ط. الدار الجامعية. مصر.
3. هندي، عثمان وجبر، نادية. (2005). العولمة وسيادة الدولة. ط 1. دار الهدى للنشر والتوزيع. مصر.
4. عبد العزيز، احمد، وآخرون. (2010)، " الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية". مجلة الإدارة والاقتصاد:(85):135-113 العراق.
5. عبد الحميد، عبد المنطلب. (2006). العولمة الاقتصادية (منظماتها – شركاتها - تداعياتها). ط 1. الدار الجامعية. مصر.
6. خضر، حسان. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا). ط 1. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.
7. أبو قحف، عبد السلام. (1998). أشكال السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. ط 1. مؤسسة شباب الجامعة , مصر.
8. الراسي، جورج. (1977). الاشتراكية والشركات المتعددة الجنسيات. د ط. دار الثورة للصحافة والنشر. العراق.
9. جونس، غراهام. (1975). دور العلم والتكنولوجيا في البلدان السامية. ترجمة: هشام دياب. د ط. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. سوريا.
10. يس، السيد. (2011). المعلوماتية وحضارة العولمة (رؤية نقدية عربية). ط. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
11. علي، مدين جواد.(2000)، "التنمية الاقتصادية العربية في ظروف العولمة(الإمكانات والمحددات مع إشارة خاصة لسورية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
12. أبو قحف، عبد السلام. (1998). مقدمة في إدارة الأعمال الدولية". ط (4). مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. مصر.
13. الخطيب، خالد راغب. (2010). التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات. ط 1. دار البداية. الأردن.
14. مبروك، غضبان. (1994). المجتمع الدولي (الأصول والتطور الأشخاص). ط 1. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
15. ابوفارة، يوسف احمد. (2009). إدارة الأزمات (مدخل متكامل). ط 1. دار إثراء للنشر والتوزيع. الأردن.
16. عباس، صلاح. (2002). إدارة الأزمات في المنشآت التجارية. ط 1 .مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
17. سالم، محمد صلاح. (2005). إدارة الأزمات والكوارث بين المفهوم النظري والتطبيقي. ط 1. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. مصر.
18. عليوة، السيد. (2004). إدارة الأزمات والكوارث (مخاطر العولمة والإرهاب الدولي). ط 1. الدار الجامعية. مصر.
19. مصطفى، احمد فريد، وآخرون. (2000). تطور الفكر والوقائع الاقتصادية. ط 1. مؤسسة شباب الجامعة. مصر.
20. بلجوك، أ.أ. (1981). الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة. تعريب: علي محمد تقي القزويني. د ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
21. الشحات، احمد يوسف. (2001). الازمات المالية الناشئة مع إشارة خاصة لازمات جنوب شرق اسيا. ط 1. دار النيل للطباعة والنشر. مصر.
22. حاتم: سامي عفيفي(1986)،" التامين الدولي"، الدار اللبنانية المصرية، مصر، ط 1.
23. القزويني، علي محمد تقي الحسين. (1985). لتقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية (الدول الرأسمالية والدول المقدمة). ط 1. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
24. عوض الله، زينب حسين. (1999). الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا). د ط. دار الجامعة الجديدة. مصر.

25.قصور، عدي. (1983). مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي. ط. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
26.العامري، صالح و الغالبي، طاهر. (2007). الإدارة والاعمال. ط 1. دار وائل للنشر. الأردن.

2.6 المواقع الالكترونية

27.لروابط للبحوث والدراسات والاستراتيجية، مركز. (2019) " الشركات المتعددة الجنسيات... هل تقود العالم؟ ". https://rawabetcenter.com/archives/94768